فصلنامه تحقیقات جدید در علوم انسانی
Human Sciences Research Journal
دوره جدید، شماره سی و چهارم، زمستان ۱۴۰۰، صص ۴۱۰-۳۸۹
New Period. No 34. 2022, p 389-410
ISSN: (2588-3593) شماره شاپا (۳۵۹۳-۲۵۸۸)

تحلیل اتجاهات العلاقة بین نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفی لمصرفی بغداد والخلیج التجاری للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰) *

مروه عادل کمال[۱]. أ. د افتخار محمد مناحی الرفیعی[۲]
۱. الجامعة العراقیة- کلیة الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالیة والمصرفیة
۲. الجامعة العراقیة- کلیة الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالیة والمصرفیة

المستخلص

یهدف البحث إلی أثبات العلاقة بین تحلیل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفی، ویتمثل مجتمع البحث فی مصرفی بغداد والخلیج التجاری والمدرجین فی سوق العراق للأوراق المالیة، وقد أعُتمد علی المنهج الاستنباطی فی التحلیل والوصف للمدة الزمنیة (۲۰۱۰-۲۰۲۰). وتوصلت الباحثتان إلی بعض الاستنتاجات کان أهمها أن المصارف عینة البحث تعتمد فی مقدار سیولتها علی الودائع ولیس علی فوائد القروض المتأتیة من الائتمان الممنوح، وکان من أهم التوصیات التی قدمتها الباحثتان تتمثل فی ضرورة العمل علی الاستثمار فی الائتمان المصرفی لمصرفی بغداد والخلیج التجاری وذلک لامتصاص السیولة الفائضة لدیهما وذلک لان السیولة الفائضة لا تنتج عنها أیة عوائد مالیة.

الکلمات المفتاحیة: التحلیل المالی والائتمان، نسبة التداول والائتمان المصرفی، النسب المالیة والمصارف التجاریة، النسب المالیة والائتمان. (تم اجراء تعدیل علی المستخلص وعلیه یجب إعادة الترجمة) تم التعدیل

* بحث مستل من رسالة ماجستیر .

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

المقدمة

يُعّد الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي والهادف إلى دفع عجلة الاستثمار إلى الإمام عن طريق قدرته على أداء دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة، والسعي لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات متعددة منها الاستثمارية والاقتصادية بالشكل الذي يحقق أهداف تنموية. وتستخدم المصارف نسبة التداول لمعرفة (السيولة)، والذي يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سهلة التحويل إلى نقدية. فعند زيادة نسبة التداول عن النسبة المعيارية هذا سيؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية والعكس في حالة انخفاض نسبة التداول عن النسبة المعيارية سوف يؤدي إلى إفلاس المصارف. أما الجانب الأخر فان الائتمان المصرفي يُعّد الركيزة الأساسية لنشاط المصارف التجارية، ومن ثم فأن منح الائتمان ينجم عنه مخاطر مالية متعددة والتي تشكل العبء الأكبر على المصارف. وعليه فأن مشكلة البحث تتمحور في الأتي:

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي عند ممارسة نشاطه من بيئة تتسم بالمخاطر المرتفعة، وهذا يؤثر في قدرته على منح الائتمان، والذي يُعّد أحد أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية في مختلف دول العالم، وأن زيادة المطلوبات المتداولة للمصارف بصورة عامة تتيح لها أموال من الممكن أن تستثمرها في أوجه الاستخدامات المتعددة منها الائتمان المصرفي لذلك فأن مشكلة البحث يُمكن أن تُصاغ بالتساؤلات الاتية:

ـ هل تسهم نسبة التداول والممثلة لنسبة السيولة لها تأثير في مؤشرات الائتمان المصرفي؟

ـ هل أن تحليل نسبة التداول وتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي سيوفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن فرص استثمارية جديدة للمصارف عينة البحث؟

أهداف البحث

يمكن صياغة الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها كالأتي:

١. التعرف على نسبة التداول وقياسها وتحليلها للمصارف عينة البحث.

٢. التعرف على الائتمان المصرفي ومؤشراته.

٣. دراسة العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث عن طريق تناولها للقطاع المصرفي الذي يُعّد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد العراقي، والذي يمكن أن يُسهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصادي عن طريق دوره في تمويل القطاعات

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

الاقتصادية كافة، ولكون المصارف التجارية تُعّد الوسيط المالى لتحويل الأموال الفائضة عن حاجة قطاعات معينة إلى قطاعات لديها عجز وتكون بحاجة لهذه الأموال.

فرضية البحث

على وفق مشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث والتى يسعى البحث إلى إثبات مدى صحتها أو رفضها وهى:

ـ تؤثر نسبة التداول على مؤشرات الائتمان للقطاع المصرفى العراقى.

ـ أن معرفة اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان فى المصارف عينة البحث يوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة التى تعود بالفائدة وتعظم من نسبة الربحية لديها بما يتفق والنسب المعيارية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطى فى التحليل والوصف للوصول إلى مدى طبيعة اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى.

حدود البحث

١. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث فى مصرف بغداد والخليج التجارى المدرجين فى سوق العراق للأوراق المالية.

٢. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

هيكلية البحث

قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى التاطير النظرى للتحليل المالى، وخصص الثانى لتوضيح التاطير النظرى للائتمان المصرفى، فى حين كّرس المحور الثالث لتحليل نسبة التداول وعلاقتها بمؤشرات الائتمان المصرفى للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

المحور الأول: التاطير النظرى للتحليل المالى

أولا: مفهوم التحليل المالى وأهميته

١. مفهوم التحليل المالى

يرتبط التحليل المالى ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التى لها علاقة بوحدة اقتصادية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى فترة زمنية معينة ولمعرفة التغيرات التاريخية، لذلك يستعان

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

بالتحليل المالى من اجل دراسة الماضى ومقارنته مع الحاضر، وبهذا فهو علم يختص بصياغة المعلومة لمساعدة الأطراف المستخدمة للبيانات فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية[١].

ـ ويُقصد به عملية تفسير القوائم المالية وفهمها، ويُعّد أحد المصادر المهمة للمعلومات لتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة فى أنظمة التخطيط المركزى أو تحقيق أفضل العوائد الممكنة فى ظل نظام السوق [٢].

ـ يُمثل عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوافرة من أجل التعرف على أداء الوحدة الاقتصادية فى الماضى وتقييم أدائها الحالى والتنبؤ بأدائها فى المستقبل، ومساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة [٣].

٢. أهمية التحليل المالى

ويمكن توضيح أهمية التحليل المالى فى النقاط الآتية[٤]:

ا: تحديد مدى كفاءة الإدارة فى جمع الأموال من ناحية وتوظيفها من ناحية أخرى.

ب: الحصول على مؤشرات تبين فاعلية سياسات الوحدة الاقتصادية وقدرتها على النمو.

ت: التحقق من مدى كفاءة النشاط الذى تقوم به الوحدة الاقتصادية.

ث: معرفة مؤشر المركز المالى الحقيقى للوحدة الاقتصادية أى معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.

ج: إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانياً: مفهوم النسب المالية وأنواعها

١. مفهوم النسب المالية

تُعّد النسب المالية أدوات مهمة للتحليل المالى، ومن أقدم الوسائل المستخدمة فى التحليل المالى والأكثر شيوعاً وذلك لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التى تحققها، وتُمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالى وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية، حيث تُشير النسب المالية إلى العلاقة بين رقمين أو بندين من البنود المالية الموجودة فى الحسابات الختامية، وقد تكون

١. الحيالى. وليد ناجى(٢٠٠٩)، **الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى**، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، دنمارك، ص٢١.

٢. الشمرى. خالد توفيق(٢٠١٠)، **التحليل المالى والاقتصادى**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص٥٤.

٣. الخيرى. محمد مدحت غسان والخيرى. دلال غسان(٢٠١٣)، **التحليل المالى الكشف عن الانحراف والاختلاس**، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، ص٣٩.

٤. الشيخ. فهمى مصطفى(٢٠٠٨)، **التحليل المالى**، ط ١، دار مسقاوى، فلسطين، ص٣.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

هذه العلاقة بين أكثر من بند، ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات معنى ودلالة معينة، مثلا نسبة أوراق الدفع إلى إجمالى الموجودات الثابتة ليس لها إى معنى ودلالة[1]

٢. أنواع النسب المالية.

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وكالاتى:

ا: نسب السيولة

وتُعّد من النسب المالية المهمة جداً، وذلك لأنها تتعلق بقياس مقدار السيولة النقدية فى الوحدة الاقتصادية، وتستخدم لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل [2]، ومن النسب التى تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية الأتى:

ــ نسبة التداول

تقيس نسبة التداول مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقود فى الأجل القريب لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، أى مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتُحتسب نسبة التداول وفقاً للصيغة الرياضية الآتية [3]:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتُشير نسبة السيولة المنخفضة إلى وجود مشكلات فى التدفق النقدى فى الأجل القصير، وقد يؤدى مع مرور الزمن إلـى إفـلاس الوحدة الاقتصادية، أما ارتفاعها فإنه يُشير إلى زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات القصيرة الأجل، الأمر الذى يعنى وضعاً أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيرى الأجل، ولكن يجب أن لا ينظر دائما إلى ارتفاع نسبة السيولة غير العادى بارتياح كامل لأنه قد يعنى وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة، الأمر الذى يعكس مظهراً من مظـاهر سوء إدارة رأس المال العامل، وسوف تنعكس آية صعوبات مالية تواجه الوحدة الاقتصادية سلبيا على نسبة التداول، حيث يؤدى ضعف قـدرة الوحدة الاقتصادية علـى الوفاء إلى التباطؤ فى تأدية التزاماتها، الأمر الذى يترتب عليه زيادة المطلوبات المتداولة بنسبة أكبـر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة [4].

---

١. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، **الإدارة المالية**، ط ٢، دار الكتاب الجامعى، صنعاء، ص١٦٩ .

٢. **المصدر نفسه**، ص١٧٦ .

٣. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، **مصدر سابق**، ص١٧٧ .

٤. الشواورة. فيصل محمـود (٢٠١٢)، **مبادئ الإدارة المالية إطار نظرى ومحتوى عملى بالتمويل والاسـتثمار والتخطـيط والتحليل المالى**، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ص٢٣٣.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ـــ صافي رأس المال العامل

يُعبر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل، فهو قيمة وليس نسبة مالية كغيره من النسب، وإن صافي رأس المال العامل يُعبر عن مفهوم كمي لنسبة التداول[١]:

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات قصيرة الأجل

ب: نسب المديونية

يطلق عليها نسب الرافعة المالية أي مدى استخدام القروض في الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية، وتُشير زيادة نسبة القروض إلى أن الوحدة الاقتصادية أصبحت مرفوعة مالياً بدرجة كبيرة، فكلما زادت قروض الوحدة الاقتصادية زادت مخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وذلك لأنه يجب تلبية مطالبات الدائنين قبل توزيع الأرباح على المساهمين، فأن المساهمين الحاليين والمستقبليين يولون اهتماماً كبيراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد القروض[٢] وتتكون نسب المديونية من النسب الآتية:

ـــ نسبة الدين

تقيس نسبة إجمالي الموجودات التي يمولها دائنو الوحدة الاقتصادية، وكلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المالية للوحدة الاقتصادية ومن ثم ضعف الملاءة، أما إذا كانت نسبة المديونية منخفضة هذا يعني إن الوحدة الاقتصادية لا تستخدم القروض، ويتم احتساب هذه النسبة وفقاً للصيغة الرياضية الآتية[٣]:

$$\text{نسبة المديونية} \equiv \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ـــ نسبة الدين إلى حقوق الملكية

تقيس نسبة الدين إلى حقوق الملكية مدى مساهمة الدائنين في موجودات الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل الوحدة الاقتصادية على موجوداتها من أموال المالكين ومن الأموال المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين بقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها، ويمكن احتسابها وفقاً للصيغة الرياضية الآتية [٤]:

$$\text{نسبة الدين الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

١.**المصدر نفسه**، ص ٢٣٤.

2. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015), **Managerial Finance**,**14 th** Edition, Authorised Adaptation From The United States ,p 124.

3. Lawrence J. Gitman& Chad J. Zutter ,op. cit, p126.

٤. العامري. محمد علي إبراهيم، (٢٠٠١)، **الإدارة المالية**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص١٣٥.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ت: نسب الربحية

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية ومستثمروها ومقرضوها بربحيتها، حيث تُعَد المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، ويهتم المستثمر بالعائد المتحقق على استثماراته فى الوحدة الاقتصادية مقارنة بالعائد فى الوحدات الاقتصادية المنافسة، ويهتم المقرض بربحية الوحدة الاقتصادية كضمان لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض[1] وهناك عدد من النسب التى تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية أهمها[2]:

ـــ هامش الربح الإجمالى

تُبين نسبة هامش الربح الإجمالى العلاقة بين صافى المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ويمكن احتساب هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالى الربح على المبيعات وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الأجمالى} = \frac{\text{اجمالى الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ـــ هامش الربح الصافى

يبين مقدار الأرباح بعد طرح الفوائد والضرائب الناتجة عن كل وحدة نقدية (مثل دينار واحد) من صافى المبيعات، ويُعّد مقياس عام لكفاءة الإدارة فى الإنتاج والبيع والتمويل، ويمكن احتسابه وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الصافى} = \frac{\text{صافى الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

المحور الثانى: التاطير النظرى للائتمان المصرفى.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفى وأهميته.

١. مفهوم الائتمان المصرفى.

المصارف التجارية تقوم بمجموعة من الوظائف التى تقدمها للعملاء، ومن أهمها القيام بمنح الائتمان المصرفى لهم، ويُعّد الائتمان المصرفى أحد المصادر التى تعتمد عليها المصارف فى إيراداتها والذى يُعّد من المصادر المؤثرة فى المصارف إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة [3].

---

١. الوافى. ذكرى، (٢٠١٩)، **استخدام التحليل المالى للكشف على التعثر المالى فى المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال– أم البواقى**، رسالة ماجستير، الجامعة العربى بن مهيدى ام البواقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر، ص ٧٠.

٢. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، **الإدارة المالية**، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ٧٩– ٨٤.

٣. الفوضيل. سايب و نبيل. حاجى (٢٠١٨)، **دور التحليل المالى فى منح الائتمان المصرفى**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدى وبنكى، الجزائر، ص ٨.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

وعُرف الائتمان المصرفي على أنه يُمثل الثقة التي توليها المصارف التجارية لشخص ما بأن يمنحه مبلغاً من المال يستخدمه لغرض محدد في مدة زمنية متفق عليها من قبل الطرفين، ويقوم العملاء في نهاية تلك المدة بسداد التزاماتهم مع الفائدة، فإن الائتمان المصرفي يُعّد قرضاً تقدمه المصارف للعملاء لغرض معين[١].

٢. أهمية الائتمان المصرفي.

يمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي في النقاط الآتية[٢]:

ا: يُعّد الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه فإنه يستهدف تحقيق الربحية للمصارف.

ب: يُساعد المشروعات في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.

ت: يُمول الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية ويدخل هذا النوع عن طريق ما يسمى ببطاقة الائتمان.

ث: يختصر وقت عملية التبادل للسلع والخدمات عن طريق أدواته كالعقود والكمبيالات والسندات بوظيفة تسوية المبادلات.

ج: يُساعد في تحقيق اقتصاد متوازن عن طريق توزيع الموارد النقدية الائتمانية على قطاعات مختلفة لتأمين انسيابيتها للمشروعات كافة.

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي.

توجد مؤشرات مالية متنوعة تستخدم في تحليل الائتمان المصرفي كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب أخر، وتساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها وذلك للوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها، ومن هذه المؤشرات:

١. مؤشرات السيولة.

تُعّد من أهم المؤشرات في مجال المصارف، وتُشير إلى مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقود حاضرة من دون التعرض إلى خسائر كبيرة، ومن أهم هذه المؤشرات[٢]:

---

١. بدارين. لؤى (٢٠١٩)، **العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الإعمال، فلسطين، ص ١٥.

٢. الاسترابادى. أسامة محمد جعفر عبد الحسين(٢٠٠٩)، **تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود**، بحث دبلوم عالى، جامعة بغداد، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد، ص ١٦.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ا: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع.

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع فى توفير النقـد فى الصندوق لدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتى من الودائع لدى المصرف بصفتها مصدر رئيس فى منح الائتمان، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

ب: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع.

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد فى الصندوق ويُمثل النقود الحاضرة فى خزينة المصرف مضافاً اليه الاحتياطى النقدى القانونى المودع لدى البنك المركزى، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى والأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة، فى حين يتمثل المقام بالحسابات الجارية مضافاً إليها الودائع بأنواعها(تحت الطلب، والتوفير، ولأجل)، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية: .

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة والاوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

٢. مؤشر الربحية.

يُعّد الربح هدفاً رئيساً من أهداف المصارف، فضلاً عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية، ومن أهم مؤشرات الربحية الأتى[٢]:

ا: مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف.

يُعبر هذا المؤشر عن مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف ناتج عن القروض والسلف الممنوحة أثناء العام، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التى يتقاضاها المصرف كإيرادات أثناء العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التى قام بمنحها والتى تظهر فى جانب الإيرادات فى قائمة الدخل، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{فوائد القروض والسلف (الدائنة)}}{\text{متوسط القروض والسلف}} \times 100$$

---

١. الجزراوى. ابراهيم محمد على و النعيمى. نادية شاكر (٢٠١٠)، **تحليل الائتمان المصرفى باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق، ص١٣-١٤.

٢. بورى. حربية رشيد (٢٠٢١)، **تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفى**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص٥٢.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ب: مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة.

يُبين هذا المؤشر مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في توليد صافي الربح بعد استقطاع الضريبة، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الفوائد الدائنة}} \times 100$$

٣. مجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل):

ومن أهم هذه المؤشرات الأتي[١]:

ا: مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات.

يقتصر هذا المؤشر على توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياساً إلى مجموع الموجودات، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ب: مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع.

يشمل هذا المؤشر توظيف الأموال في مجال الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي والاستثمارات}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

المحور الثالث: تحليل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث.

١. مصرف بغداد.

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأس مال أسمى قدره (١٠٠ مليون دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/٤٥١٢) بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨، ويُعّد أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ بتأسيسه، وباشر المصرف نشاطه في ٩/١٢/ ١٩٩٢ بأعمال الصيرفة المعروفة، وفي ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٧ أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسته الصيرفة الشاملة وحدث هذا التعديل في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٨ استناداً إلى قرار الهيئة العامة لمصرف بغداد، واستمر المصرف

١. النعيمي. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، **تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٧، العدد ١٢٠، ص٨٤.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

فی التوسع بزیادة رأس المال اعتباراً من عام ۱۹۹۷ حیث وصل إلی (۱۶۰ ملیون دینار عراقی) وتوالت هذه الزیادات لغایة عام ۲۰۰۳ حیث وصل إلی (۲۶۴۰ ملیون دینار عراقی) ثم إلی (۵۲۸۰ ملیون دینار عراقی) فی نهایة عام ۲۰۰۴ ومع نهایة عام ۲۰۰۵ وصل إلی (۵۲۹۷۳. ۳ ملیون دینار عراقی) بعد دخول بنک الخلیج المتحد وشرکة العراق القابضة کمساهمین، وفی نهایة عام ۲۰۱۰ بلغ (۱۰۰ ملیار دینار عراقی)، وفی عام ۲۰۱۳ بلغ (۲۵۰ ملیار دینار عراقی)، واستقر بالمقدار نفسه حتی نهایة عام ۲۰۲۰، وقد اتسعت إعمال الصیرفة الدولیة سواء داخل العراق أو خارجه، وقد نال مصرف بغداد الثقة والمصداقیة فی انجاز معاملاته مع العملاء والمؤسسات بدقة تامة وبأعلی درجات السریة والخصوصیة، وبلغ عدد فروع المصرف ستة وثلاثین فرعاً لغایة ۳۱/ ۱۲/ ۲۰۲۰ منها أربعة عشر فرعاً منتشرة فی مناطق العاصمة بغداد واثنان وعشرون فرعاً منتشرة فی المحافظات الأخری[۱].

۲. مصرف الخلیج التجاری.

تأسس مصرف الخلیج التجاری بصفته شرکة مساهمة خاصة فی سنة ۱۹۹۹ بموجب شهادة التأسیس المرقمة (م. ش/۷۰۰۲) المؤرخة فی ۲۰/ ۱۰/ ۱۹۹۹ الصادرة من دائرة تسجیل الشرکات وفق قانون الشرکات رقم ۲۱ لسنة ۱۹۹۷ المعدل برأسمال قدره (۶۰۰ ملیون دینار عراقی) مدفوع بالکامل، وباشر المصرف نشاطه الفعلی عن طریق الفرع الرئیس بتاریخ ۱/ ۴/ ۲۰۰۰ بعد حصوله علی إجازة ممارسة الصیرفة الصادرة من البنک المرکزی العراقی المرقمة ص. أ/ ۹/ ۳/ ۱۱۵ والمؤرخة فی ۷/ ۲/ ۲۰۰۰ وفقاً لإحکام قانون البنک المرکزی رقم ۶۴ لسنة ۱۹۷۶ الملغی لیمارس أعمال الصیرفة الشاملة، وقد عُدل عقد تأسیسه بزیادة رأسماله مرات متعددة إلی إن وصل (۳۰۰۰۰۰ ملیون دینار عراقی) بعد أن اکتملت الإجراءات القانونیة بتاریخ ۷/ ۱۱/ ۲۰۱۴ من قبل دائرة تسجیل الشرکات بموجب کتابهم ذی العدد/ ۲۶۷۹۰ والمؤرخ فی ۷/ ۱۱/ ۲۰۱۴ وقد تم إجراء القیود الحسابیة فی سجلات المصرف بتاریخ ۱۲/ ۱۲/ ۲۰۱۴، بعد إطلاق الودیعة من قبل البنک المرکزی العراقی، واستقر رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتی عام ۲۰۲۰، وبلغ عدد فروع المصرف لغایة ۳۱/ ۱۲/ ۲۰۲۰ سبعة عشر فرعاً أربعة منها منتشرة فی مناطق العاصمة بغداد وثلاثة عشر فرعاً منتشرة فی المحافظات الأخری[۲].

---

۱. **هیأة الأوراق المالیة** (۲۰۲۰)، التقریر السنوی، ص۱، علی الموقع الذی تمت زیارته بتاریخ ۲ / ۴/ ۲۰۲۲ https: //www. isc. gov. iq/index. php?do=view&type=company&id=55

۲. هیأة الأوراق المالیة (۲۰۱۹-۲۰۲۰)، **مصدر سابق**، ص ۱۷.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ثانياً: تحليل نسبة التداول لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

١. تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد.

يتضح من الجدول (١) أن نسبة التداول لمصرف بغداد تتراوح بين (١. ١- ١. ٣) أثناء مدة البحث، أي أنها تقع ضمن حدود النسبة المعيارية والبالغة (٢: ١)، وهذا يدل على أن مصرف بغداد كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد.

جدول (١)

تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة		
	الموجودات المتداولة (م. د. ع) (١)	المطلوبات المتداولة (م. د. ع) (٢)	نسبة التداول (مره) (٣)=(٢/١)
2010	930. 8	842. 3	1. 1
2011	841. 2	735. 7	1. 14
2012	1257. 4	1093. 4	1. 2
2013	1708. 1	1473. 6	1. 2
2014	1770. 1	1535. 1	1. 2
2015	1325. 7	1216. 9	1. 1
2016	1042. 9	917. 6	1. 1
2017	1041. 1	818. 6	1. 3
2018	1069. 3	841. 9	1. 3
2019	1081. 9	856. 6	1. 3
2020	1363. 4	1137. 3	1. 2

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين

بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (١، ٢)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثتين.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

٢. تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى.

يتضح من الجدول (٢) أن نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى تتراوح بين (١. ٢- ٢. ٣) أثناء مدة البحث، وهى ضمن النسبة المعيارية والبالغة (٢: ١) باستثناء العامين (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)، وهذا يدل على أن مصرف الخليج التجارى كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد، وفى الوقت نفسه أن ارتفاع نسبة التداول عن النسبة المعيارية يعنى وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة لدى المصرف، الأمر الذى يعكس مظهراً من مظاهر سوء إدارة رأس المال العامل.

جدول (٢)

تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة		
	الموجودات المتداولة (١)	المطلوبات المتداولة (٢)	نسبة التداول (مرة) = (٢/١) (٣)
2010	252. 5	207. 4	1. 2
2011	323. 7	224. 4	1. 4
2012	401. 6	274. 5	1. 5
2013	739. 7	476. 2	1. 6
2014	764. 1	469. 2	1. 6
2015	754. 9	484. 6	1. 6
2016	759	482. 5	1. 6
2017	557. 6	280. 8	1. 9
2018	530. 8	261. 8	2
2019	503. 3	240. 4	2. 1
2020	466. 6	200. 4	2. 3

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (١، ٢)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوى، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثتين.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ثالثاً: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

١. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

ا: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

نلاحظ من الجدول (٣) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول فى عام ٢٠١٠ بلغت (١. ١) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل بمجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغ (٧١. ١٪). واستقرت نسبة التداول بالنسبة نفسها عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث قُدرَ بـ (٦٥. ٤٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل فى الحسابات الجارية والودائع الذى قُدرَ بـ (١٠٥. ٣) مليار دينار عراقى مقارنةً فى العام الذى يسبقه كان أقل من الانخفاض فى مجموع النقدية الحاضرة والذى بلغ (١١٤. ٤) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حيث بلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠١٢ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والبالغ (٧٧. ٦٪)، وذلك نتيجة الزيادة فى كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً بنظيريهما عام ٢٠١١ حيث بلغتا (٣٥٥ و ٣٤٧. ٣) مليار دينار عراقى على التوالى وبمعدل زيادة (٧٧. ٦٪ و ٤٩. ٧٪) على التوالى. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل الانخفاض فى مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٦٦. ٥٪)، وذلك يعود إلى الزيادة فى الحسابات الجارية حيث بلغت (١٤٩١. ٦) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (١٠٤٦. ٧) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٢ مقابل زيادة فى مجموع النقدية الحاضرة والتى بلغت (٩٩٢. ٤) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٨١٢. ٤) مليار دينار عراقى للعام نفسه أى زيادة الحسابات الجارية والودائع بمعدل (٤٢. ٥٪) يفوق معدل الزيادة فى مجموع النقدية الحاضرة والذى قُدرَ بـ (٢٢. ٢٪). ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١. ١) مرة مقابل انخفاض فى مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (١٠٣. ٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض فى مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ٢٠١٤ قُدرَ بـ (١٧٤. ٢) مليار دينار عراقى أى بمعدل (-١٧. ٦٪) من مجموع النقدية الحاضرة مقابل انخفاض فى الحسابات الجارية بمقدار (٧٠١. ٦) مليار دينار عراقى وقُدرَ بمعدل (- ٤٧. ٠٪) من الحسابات الجارية والودائع. ثم عاودت نسبة التداول إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ حيث بلغت (١. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٩٨. ٩٪)، واستقرت نسبة التداول نفسها حتى عام ٢٠١٩ مقابل التذبذب فى مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٨٤. ٣٪)، وذلك يعود إلى الزيادة فى الحسابات الجارية والودائع بمقدار(٥٣. ٨) مليار دينار عراقى مقارنةً بنظيرتها عام ٢٠١٧ مقابل حدوث انخفاض فى مجموع النقدية الحاضرة بمقدار (٦٦. ٣) مليار دينار عراقى. ثم

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

عاودت نسبة التداول إلى الانخفاض حيث بلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠٢٠ مقابل الارتفاع فى مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع (مؤشر الائتمان) بلغ (٩٢. ٢٪)، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة فى كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (٣٤٣. ٩ و ٣٠٣. ٤) مليار دينار عراقى مقارنةً بعام ٢٠١٩ على التوالى وبمعدل زيادة قُدرَ بـ(٤٩. ٨٪ و ٣٧. ١٪) على التوالى.

جدول (٣)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة	مؤشرات الائتمان المصرفى								
	نسبة التداول(مرة) (١)	مجموع النقدية الحاضرة (م. د. ع) (٢)	الحسابات الجارية والودائع (م. د. ع) (٣)	مؤشر السيولة ٪ =(٣/٢) (٤)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (م. د. ع) (٥)	متوسط القروض والسلف (م. د. ع) (٦)	مؤشر الربحية٪ =(٥/٦) (٧)	الائتمان النقدى (م. د. ع) (٨)	إجمالى الموجودات (م. د. ع) (٩)	مؤشر توظيف الأموال ٪ =(٩/٨) (١٠)
2010	1. 1	571. 8	804. 7	71. 1	18. 8	90. 4	20. 8	180. 8	961. 1	18. 8
2011	1. 14	457. 4	699. 4	65. 4	21. 9	72. 9	30	149. 8	875. 3	17. 1
2012	1. 2	812. 4	1046. 7	77. 6	17. 6	68. 7	25. 6	147. 4	1300. 7	11. 3
2013	1. 2	1014. 7	1393. 6	72. 8	20. 6	104. 1	19. 8	219. 2	1764. 9	12. 4
2014	1. 2	992. 4	1491. 6	66. 5	27. 7	113. 4	24. 4	228. 9	1827. 5	12. 5
2015	1. 1	1026. 5	834. 6	122. 9	33. 5	113. 6	29. 5	261. 8	1479	17. 7
2016	1. 1	818. 2	790	103. 6	29. 6	73. 6	40. 2	195. 1	1200. 4	16. 3
2017	1. 3	756. 8	764. 9	98. 9	19. 3	80. 6	23. 9	169. 6	1090. 6	15. 6
2018	1. 3	788. 7	794. 5	99. 3	11. 2	84. 3	13. 3	161. 9	1113. 5	14. 5
2019	1. 3	690. 5	818. 7	84. 3	10. 9	90. 1	12. 1	149. 6	1132. 7	13. 2
2020	1. 2	1034. 4	1122. 1	92. 2	16. 5	100. 9	16. 4	141. 6	1419. 5	9. 9

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوى، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثتين.

ـ (م. د. ع) تعنى مليار دينار عراقى.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة التداول عام ٢٠١٠ بلغت (١. ١) مرة مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف (٢٠. ٨٪). وقد استقرت عند النسبة نفسها فى عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والبالغ (٣٠٪)، وذلك يعود إلى الزيادة القليلة فى فوائد القروض والسلف الدائنة حيث قُدرت بـ(٣. ١) مليار دينار عراقى مقارنةً بنظيرتها فى العام الذى يسبقه مقابل انخفاض متوسط القروض والسلف بمقدار(١٧. ٥) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع فبلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠١٢ مقابل

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والذى بلغ (٢٥. ٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١١ يكاد أن يقترب من الانخفاض الذى حدث فى متوسط القروض والسلف للعام ذاته. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل ارتفاع فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٤. ٤٪)، وذلك يعود إلى الزيادة فى فوائد القروض والسلف مقارنةً بنظيرتها فى عام ٢٠١٣ حيث قُدرت بـ (٧. ١) مليار دينار عراقى مقابل الزيادة فى متوسط القروض والسلف مقارنةً بالعام ذاته حيث بلغت (٩. ٣) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١. ١) مرة مقابل الارتفاع فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٤٠. ٢٪)، وذلك يعود إلى الانخفاض فى متوسط القروض والسلف حيث بلغ (٧٣. ٦) مليار دينار عراقى بعد أن كان (١١٣. ٤) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٤ مقابل زيادة فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث بلغت (٢٩. ٦) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٢٧. ٧) مليار دينار عراقى لعام ٢٠١٤. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغت (١. ٣) مرة مقابل الانخفاض فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٢. ١٪)، وذلك بسبب الانخفاض فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٦ حيث قُدرَ بـ (١٨. ٧) مليار دينار عراقى أى بمعدل (-٦٣. ٢٪) من فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقابل الزيادة فى متوسط القروض والسلف بمقدار(١٦. ٥) مليار دينار عراقى وبمعدل (٢٢. ٤٪) من متوسط القروض والسلف، وذلك يعود إلى الركود الاقتصادى الذى حدث فى الاقتصاد العالمى بشكل عام والاقتصاد العراقى بشكل خاص بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وجائحة كورونا (**covid 19**). ثم انخفضت نسبة التداول عام ٢٠٢٠ فبلغت (١. ٢) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٦. ٤٪)، وذلك يعود إلى أن الزيادة فى متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام ٢٠١٩ بلغت (١٠. ٨) مليار دينار عراقى مقابل الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذى قُدرَ بـ (٥. ٦) مليار دينار عراقى، وبتعبير أخر لكون معدل الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذى قُدرَ بـ (٥١. ٤٪) اكبر من نظيره فى متوسط القروض والسلف والذى بلغ (١٢٪).

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

نلحظ من الجدول (٣) عندما بلغت نسبة التداول (١. ١) مرة فى عام ٢٠١٠ فأن مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والمتمثل بالائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات بلغ (١٨. ٨٪). وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها فى عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (١٧. ١٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدى مقارنةً بالعام الذى يسبقه بمقدار(٣١) مليار دينار عراقى مقابل انخفاض إجمالى الموجودات والذى قُدرَ بـ (٨٥. ٨) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع فى عام ٢٠١٢ فبلغت

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

(۱. ۲) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذی بلغ (۱۱. ۳٪)، وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتی عام ۲۰۱۴ مقابل الارتفاع فی مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۱۲. ۵٪)، وذلک يعود إلی الزيادة فی إجمالی الموجودات حيث بلغت (۱۸۲۷. ۵) مليار دينار عراقی بعد أن كانت (۱۳۰۰. ۷) مليار دينار عراقی عام ۲۰۱۲ مقابل زيادة فی الائتمان النقدی حيث بلغ (۲۲۸. ۹) مليار دينار عراقی بعد أن كان (۱۴۷. ۴) مليار دينار عراقی للعام ذاته. ثم انخفضت نسبة التداول حيث بلغت (۱. ۱) مرة عام ۲۰۱۵ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۱۷. ۷٪) والسبب فی ذلک يعود إلی زيادة الائتمان النقدی بمقدار (۳۲. ۹) مليار دينار عراقی مقارنةً بنظيره عام ۲۰۱۴ مقابل الانخفاض فی إجمالی الموجودات والذی قُدرَ بـ (۳۴۸. ۵) مليار دينار عراقی، وقد استمرت نسبة التداول بالانخفاض حتی عام ۲۰۱۶ فبلغت (۱. ۱) مرة مقابل الانخفاض فی مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) فقد بلغ (۱۶. ۳٪)، وذلک للانخفاض الحاصل فی كل من إجمالی الموجودات والائتمان النقدی حيث بلغا (۲۷۸. ۶ و ۶۶. ۷) مليار دينار عراقی مقارنةً بنظيريهما عام ۲۰۱۵ ولكن معدل الانخفاض فی إجمالی الموجودات كان أقل من نظيره فی الائتمان النقدی حيث قُدرا بـ (- ۱۸. ۸٪ و -۲۵. ۵٪) علی التوالی. ثم عاودت نسبة التداول إلی الارتفاع عام ۲۰۱۷ واستقرت حتی عام ۲۰۱۹ فبلغت (۱. ۳) مرة مقابل الانخفاض فی مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (۱۳. ۲٪)، وذلک يعود إلی انخفاض الائتمان النقدی مقارنةً بعام ۲۰۱۸ حيث قُدرَ بـ (۱۲. ۳) مليار دينار عراقی مقابل حدوث زيادة فی إجمالی الموجودات حيث بلغت (۱۹. ۲) مليار دينار عراقی. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض فبلغت (۱. ۲) مرة عام ۲۰۲۰ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۹. ۹٪)، وذلک بسبب الزيادة فی إجمالی الموجودات مقارنةً بنظيرها فی العام السابق بمقدار (۲۸۶. ۸) مليار دينار عراقی مقابل انخفاض الائتمان النقدی والذی قُدرَ بـ (۸) مليار دينار عراقی.

۲. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفی لمصرف الخليج التجاری للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰).

ا: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة للمصرف الخليج التجاری للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰).

يتضح من الجدول (۴) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول فی عام ۲۰۱۰ بلغت (۱. ۲) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل فی (مجموع النقدية الحاضرة إلی الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (۳۹. ۹٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتی عام ۲۰۱۳ فبلغت (۱. ۶) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلی الحسابات الجارية والودائع) والذی بلغ (۸۸. ۴٪)، والسبب يعود إلی أن الزيادة فی مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ۲۰۱۰ كانت أكبر من الزيادة فی الحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (۲۹۳ و ۲۲۷. ۱) مليار دينار عراقی علی التوالی أی بمعدل زيادة قُدر بـ (۳۸۶٪ و ۱۱۹. ۵٪) علی التوالی. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتی عام ۲۰۱۶ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلی

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٦٥. ٢٪) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً في العام الذي يسبقه والتي بلغت (٦٣. ٧) مليار دينار عراقي مقابل زيادة اكبر في الحسابات الجارية والودائع والتي قُدرت بـ (٧٣) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والذي قُدرَ بـ (١٢٧. ٥٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (١٨٣. ٩) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٢٠٥. ٢) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٩ مقابل حدوث انخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والتي بلغت (٢٣٤. ٥) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٢٥٨. ٣) مليار دينار عراقي للعام نفسه.

جدول (٤)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة	مؤشرات الائتمان المصرفي								
	نسبة التداول (مرة) (١)	مجموع النقدية الحاضرة (٢)	الحسابات الجارية والودائع (٣)	مؤشر السيولة ٪ (٤)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (٥)	متوسط القروض والسلف (٦)	مؤشر الربحية٪ (٧)	الائتمان النقدي (٨)	إجمالي الموجودات (٩)	مؤشر توظيف الأموال ٪ (١٠)
2010	1. 2	75. 9	190	39. 9	4. 3	17. 7	24. 3	45. 9	272	16. 9
2011	1. 4	96. 7	216. 9	44. 6	8. 6	33. 6	25. 6	87. 6	343. 8	25. 5
2012	1. 5	160. 1	260. 8	61. 4	18. 7	83. 7	22. 3	214. 3	424. 8	50. 5
2013	1. 6	368. 9	417. 1	88. 4	34. 2	120. 5	28. 4	286. 6	781. 4	36. 7
2014	1. 6	365. 2	455. 2	80. 2	34	122. 8	27. 7	288. 1	816. 4	35. 3
2015	1. 6	243. 8	398. 5	61. 2	34. 2	77. 9	43. 9	330. 9	800. 1	41. 4
2016	1. 6	307. 5	471. 5	65. 2	27. 9	79. 9	34. 9	287. 6	802	35. 9
2017	1. 9	225. 9	271. 6	83. 2	14. 1	69. 5	20. 3	204. 3	603. 3	33. 9
2018	2	248	237. 8	104. 3	12. 1	70. 2	17. 2	171. 5	578. 4	29. 7
2019	2. 1	258. 3	205. 2	125. 9	8. 2	69. 5	11. 8	144. 6	549. 1	26. 3
2020	2. 3	234. 5	183. 9	127. 5	6. 7	68. 6	9. 8	127	510. 8	24. 9

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثتين.

ـ (م. د. ع) تعني مليار دينار عراقي.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية للمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

نلحظ من الجدول (٤) أن نسبة التداول التي تمثل أحد النسب المالية في عام ٢٠١٠ بلغت (١. ٢) مرة مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٤. ٣٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١. ٦) مرة مقابل ارتفاع

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذى بلغ (٢٨. ٤٪)، والسبب يعود إلى أن الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتى بلغت (١٥. ٥) مليار دينار عراقى كانت أقل من الزيادة فى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (٣٦. ٨) مليار دينار عراقى. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٣٤. ٩٪)، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة فى متوسط القروض والسلف حيث قُدرت بـ (٢) مليار ديار عراقى مقارنةً فى العام الذى يسبقه مقابل انخفاض اكبر فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار(٦. ٣) مليار دينار عراقى للعام ذاته. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذى قُدرَ بـ (٩. ٨٪)، وذلك للانخفاض فى كل من فوائد القروض والسلف (الدائنة) ومتوسط القروض والسلف حيث بلغا (٦. ٧ و ٦٨. ٦) مليار دينار عراقى على التوالى بعد أن كانا (٢٧. ٩ و ٧٩. ٩) عام ٢٠١٦ على التوالى.

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال للمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة التداول والتى تُمثل أحد نسب السيولة الخاصة بالنسب المالية فى عام ٢٠١٠ بلغت (١. ٢) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل فى (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) حيث بلغ (١٦. ٩٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١. ٦) مرة مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى بلغ (٣٦. ٧٪) عام ٢٠١٣، والسبب يعود إلى أن الزيادة فى الائتمان النقدى مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتى بلغت (٧٢. ٣) مليار دينار عراقى كانت أقل من الزيادة فى إجمالى الموجودات فقد بلغت (٣٥٦. ٦) مليار دينار عراقى. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى بلغ (٣٥. ٩٪) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة فى إجمالى الموجودات والتى قُدرت بـ (١. ٩) مليار دينار عراقى مقارنةً فى العام الذى يسبقه مقابل الانخفاض فى الائتمان النقدى والذى قُدرَ بـ (٤٣. ٣) مليار دينار عراقى. ثم أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى قُدر بـ (٢٤. ٩٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدى حيث بلغ (١٢٧) مليار دينار عراقى بعد أن كان (٢٨٧. ٦) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٦ مقابل حدوث انخفاض فى إجمالى الموجودات قُدرت بـ (٥١٠. ٨) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٨٠٢) مليار دينار عراقى للعام نفسه.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

الاستنتاجات.

١. أن الائتمان المصرفى مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة فى القطاع الخاص الذى يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتمانى.

٢. أن المصارف عينة البحث تعتمد فى مقدار سيولتها على الودائع وليس على فوائد القروض المتأتية من الائتمان الممنوح.

٣. أن مصرفى بغداد والخليج التجارى يتمتعان بسيولة عالية لكن بالمقابل لم يتم توظيفها فى مجالات الاستثمار المختلفة والتى من ضمنها (الائتمان المصرفى).

التوصيات.

١. ضرورة العمل على الاستثمار فى الائتمان المصرفى لمصرفى بغداد والخليج التجارى وذلك لامتصاص السيولة الفائضة لديهما وذلك لان السيولة الفائضة لا تنتج عنها أية عوائد مالية.

٢. ضرورة الاهتمام بجانب الائتمان المصرفى عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفى يُعّد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لان زيادته بشكل غير مدروس يعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

المصادر العربية:

أولاً: الكتب.

١. الحيالى. وليد ناجى(٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، دنمارك.

٢. الخيرى. محمد مدحت غسان والخيرى. دلال غسان (٢٠١٣)، التحليل المالى الكشف عن الانحراف والاختلاس، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان.

٣. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، الإدارة المالية، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.

٤. الشمرى. خالد توفيق (٢٠١٠)، التحليل المالى والاقتصادى، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٥. الشواورة. فيصل محمود (٢٠١٢)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظرى ومحتوى عملى بالتمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالى، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.

٦. الشيخ. فهمى مصطفى(٢٠٠٨)، التحليل المالى، ط ١، دار مسقاوى، فلسطين.

٧. العامرى. محمد على إبراهيم، (٢٠٠١)، الإدارة المالية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٨. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، الإدارة المالية، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

١. الاسترابادى. أسامة محمد جعفر عبد الحسين(٢٠٠٩)، تحسين عملية منح الائتمان المصرفى باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود، بحث دبلوم عالى، جامعة بغداد، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد.

٢. الفوضيل. سايب و نبيل. حاجى (٢٠١٨)، دور التحليل المالى فى منح الائتمان المصرفى، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدى وبنكى، الجزائر.

٣. الوافى. ذكرى، (٢٠١٩)، استخدام التحليل المالى للكشف على التعثر المالى فى المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال- أم البواقى، رسالة ماجستير، الجامعة العربى بن مهيدى ام البواقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر.

٤. بدارين. لؤى (٢٠١٩)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفى فى البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الإعمال، فلسطين.

٥. بورى. حربية رشيد (٢٠٢١)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفى، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]

ثالثاً: البحوث والمجلات.

١. الجزراوى. ابراهيم محمد على و النعيمى. نادية شاكر (٢٠١٠)، تحليل الائتمان المصرفى باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق.

٢. النعيمى. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٧، العدد ١٢٠.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية.

١. هيأة الأوراق المالية (٢٠٢٠)، التقرير السنوى، على الموقع الذى تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢
https: //www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55

Foreign References :

First: Books.

Lawrence J. Gitman **&** Chad J. Zutter (2015)**,** Managerial Finance**,**14 th Edition**,** Authorised Adaptation From The United States.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-18]